عن الخبر فتدل على ثبوت الشي في نفسه وتكون مع مرفوعها كلاما تاما
بخلاف ما اذا كانت ناقصه ومعنى تمامها قيل دلالتها على الحدث والزمان
لانها اذا استعملت ناقصه دلت على الزمان فقط وهو ضعيف واذا استعملت
تامه كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة
اي وان حصل وامسى واصبح بمعنى دخل المسا وفي الصباح نحو فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء
وحين تدخلون في الصباح هذا بخط المولف واضحى بمعنى داخل
في الضحا وصار بمعنى انتقل وظل بمعنى دام وبرح بمعنى ذهب
وانفك بمعنى انفصل ودام بمعنى بقي وبات بمعنى عرس
الا زال ماضي يزال وفتي وليس فانها ملازمه للنقص محتاجه
الى خبر يتم به الكلام وذكر الفارسي ان زال تستعمل تامه
ايضا وتختص كان عن اخواتها بامور بجواز زيادتها لفظا ومعنى او لفظا
فقط بشرط ان تكون في بلفظ الماضي للخفه وبشرط ان تكون في
حشو الكلام بان تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا
كالمبتدا والخبر والموصول وصلته نحو زيد كان قايم وكيف
تكلم من كان في المهد صبيا وزيادتها بين ما وفعل التعجب مطرده
نحو ما كان احسن زيدا وقد فهم كلامه انها لا تزاد بلفظ المضارع
او غيره ولا في صدر الكلام واخره وان غيرها من اخواتها لا يزاد
وتختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها وابقا خبرها على حاله منصوبا
لكثره استعمالها وذلك اي جواز الحذف كثير في كلامهم بعد لو وان
الشرطيتين وبعد غيرهما قليل كقوله عليه السلام التمس ولو خاتما
من حديد اي ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد فحذف
كان مع اسمها وقولهم اي العرب ولو قال وقوله لكان اولى
لانه حديث الناس يجزون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
فحذفت كان مع اسمها ايضا والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاوهم

خير

خير وان كان عملهم شرا فجزاوهم شر فهذا الذي ذكره من نصب
الاول ورفع الثاني هو ارجح الاوجه في مثل هذا الترتيب ويجوز رفع
الاول ونصب الثاني ورفعهما ونصبهما وقد يحذف كان مع اسمها بعد
غير ان ولو كقوله من لد شولا فالى اتلاتها اي من الدال ان كانت شولا
وتختص ايضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون وصلا
ان لم يليها ساكن ولا ضمير نصب متصل بها نحو ولم اك بغيا اصله
اكون فحذف الضمه للجازم والواو لالتقا الساكنين والنون
للتخفيف وعلى هذا قس نحو فلا تك في ضيق في النحل لا في النمل ونحو
وان تك حسنه فلا يحذف من المرفوع والمنصوب لتعاطيهما
على الحذف لقوتها بالحركه ولا من المجزوم بحذف النون او بالسكون
حال الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا لاتصالها بالساكن
فكسرت لاجله فتعاصت على الحذف ومن اجازه نظر الى عروض الحركه
ولا من نحو ان مكنه فلم تسلط عليه لاتصالها بالضمير والضماير ترد
الاشيا الى اصولها **فصل** فيما الحق بليس في العمل واما
الحروف المشبهه بليس في النفي والجحود والدخول على الجمل الاسميه
فاربعة ما ولا وان ولات النافيات واكثرها عملا ما وكان القياس
فيها ان لا تعمل لعدم اختصاصها ولما كان عمل كل منها على خلاف
الاصل اشترط له شروط اما النافيه فتعمل عمل ليس عند الحجازيين
بشرط اجتماع امور اربعه الاول ان لا تقترن ما بان الزايده
والثاني ان لا تقترن خبرها بالا والثالث ان لا يتقدم خبرها ولو ظرفا
على اسمها والرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهذا معلوم
مما قبله وانما ذكره توطئه لقوله الا اذا كان ذلك المعمول
ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز واعمالها في معرفه ونكره فالمسوقه
للشروط نحو ما زيد ذاهب قد ورد القران باعمالها كقوله تعالى
ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ولم يقع في القران اعمال ما صريحا في غيرها تين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)